مؤقت





مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٨٧٠

الخميس، ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨، الساعة ١١/٥٠
نيويورك

الرئيس:	السيد أوادا	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد أموريم
	البرتغال	السيد مونتيرو
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد دالغرن
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد صلاح
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيدة إنسيرا
	كينيا	السيد أمولو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة برواندا

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

98-85229

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة برواندا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلَي ألمانيا وبلجيكا يطلبان فيهما دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهما الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد هنزه (ألمانيا)، والسيد ريين (بلجيكا)، المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1998/306، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد خلال مشاورات المجلس السابقة.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي باسم الاتحاد الأوروبي. وتشارك في تأييد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلد المنتسب قبرص، فضلا عن أيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والمنطقة الاقتصادية الأوروبية.

يعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء العنف المتكرر في رواندا الذي يسهم في استمرار زعزعة الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى بأسرها. إننا ندين إدانة قاطعة التمرد المسلح المستمر الذي تقوم به عناصر بهدف إبادة الجنس، وندين بوجه خاص أعمال العنف الوحشية التي ترتكبها تلك الجماعات ضد المدنيين العزل، بمن فيهم الأطفال والنساء.

وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بقرار مجلس الأمن إعادة تنشيط لجنة التحقيق الدولية في تدفق الأسلحة على نحو غير مشروع إلى رواندا. إن الاتحاد الأوروبي، في موقفه الجماعي الجديد، المعتمد في ٣٠ آذار/مارس، أعرب عن تأييده لعمل اللجنة بوصفها وسيلة مهمة لإنهاء الصراع المستمر المزعزع للاستقرار. وتتعهد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالتعاون الكامل مع اللجنة في أعمالها في مرحلتها الجديدة.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بالتعاون مع حكومة رواندا لوضع حد للصراع ولتجاوز آثار جرائم إبادة الجنس، ولتعزيز المصالحة الوطنية والعملية الديمقراطية، ولحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولتنمية الازدهار الاقتصادي في البلد.

وبهذا أختتم بياني بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببيان قصير جدا بصفتي ممثلا دائما للمملكة المتحدة.

يسرني أن أعلن اليوم أن الحكومة البريطانية ستقدم مساهمة مالية مقدارها ٠٠٠ ١٠٠ جنيه استرليني للصندوق الاستئماني الداعم للجنة التحقيق الدولية في المرحلة التالية من عملها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل ألمانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم، سيدي بالتهنئة، على تسنمكم مرة أخرى رئاسة مجلس الأمن. وإنني على ثقة من أن خبرتكم ستعود بالفائدة الجمة على أعمال المجلس.

إن ألمانيا تشترك اشتراكا كاملا في تأييد البيان الذي أدلى به ممثل رئاسة الاتحاد الأوروبي. وترحّب حكومتي بإعادة تنشيط لجنة التحقيق الدولية في تدفق الأسلحة على نحو غير مشروع إلى رواندا. ونحن نؤيد عملها بوصفها وسيلة لكبح جماح العنف المستمر في رواندا الذي يزعزع الاستقرار على نحو خطير في هذا البلد وفي منطقة البحيرات الكبرى بأسرها.

إن التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة يمثل عقبة كأداء أمام التوصل إلى حل دائم للصراعات. وهذا الموضوع هو مصدر انشغال خاص لحكومتي. وقد بذلنا جهدا نشطا في الجمعية العامة لمعالجة هذه القضية العسيرة، خاصة في سياق قرار الجمعية العامة "تعزيز السلام باتخاذ تدابير عملية في مجال نزع السلاح" الذي بادرت ألمانيا بفكرته.

وشاركت ألمانيا بنشاط في أعمال لجنة التحقيق في الماضي. وشارك خبير ألماني بوصفه عضوا في اللجنة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٦.

ويسرني سرورا عظيما أن أعلن أن حكومتي قررت أن تواصل دعم أعمال اللجنة بمنحها مبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار لمواصلة أعمالها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل بلجيكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ريين (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أيضا أن أتقدم إليكم، سيدي، بالتهنئة على تقلدكم مرة أخرى رئاسة مجلس الأمن.

يود وفدي أولا أن يعرب عن اشتراكه الكامل في تأييد البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي.

وبلجيكا ترحب بإعادة تنشيط لجنة التحقيق الدولية، التي كلفت بالتحقيق في التقارير المتصلة ببيع وتقديم الأسلحة والأعتدة ذات الصلة لقوات وميليشيات الحكومة الرواندية السابقة في منطقة البحيرات الكبرى. وما من شك في أن تدفق الأسلحة بحرية يهدد الجهود الجارية لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة.

فالاتجار بالأسلحة عنصر من عناصر زعزعة الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى ويمكن للمجتمع الدولي أن يؤثر فيها. ونحن نرحب بالإجراء الذي اتخذه مجلس الأمن. وفي واقع الأمر، يدلل هذا الإجراء أيضا على تصميم المجتمع الدولي المتزايد على وقف الاتجار بالأسلحة الصغيرة الذي لا يخضع للرقابة.

ونأمل أن تتمكن لجنة التحقيق من إنهاء أعمال التقصي التي تضطلع بها وأن تقدم توصيات محددة لإنهاء التدفق غير المشروع للأسلحة إلى المنطقة.

وفي الماضي، تم التعبير عن الأهمية التي يعلقها بلدي على عمل اللجنة من خلال إسهامه في الصندوق الاستئماني بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار تقريبا. وتدرس حكومتي الآن تقديم مساهمة إضافية، وسنعلن عن المبلغ في وقت لاحق.

وستواصل بلجيكا تعاونها الكامل مع اللجنة بغية مساعدتها في عملية التحقيق التي تضطلع بها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بلجيكا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيدة سودربيرغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أقيمت مساء أمس صلاة في كنيسة الأمم المتحدة إحياء للذكرى الرابعة للمذبحة التي وقعت في رواندا. فقبل أربعة أعوام، ذبح بوحشية مئات الآلاف من الروانديين، ولا يزال العنف مستمرا. وما فتئت

الولايات المتحدة تشعر بقلق شديد إزاء استمرار العنف في منطقة البحيرات الكبرى وتجدد التهديد بوقوع عمليات إبادة جماعية. وثمة عنصر مساهم يتمثل في التدفق السلس للأسلحة الصغيرة إلى أنحاء المنطقة.

وفي أعقاب الإبادة الجماعية التي وقعت في ١٩٩٤ وسعي المجتمع الدولي لتقديم استجابات أكثر فعالية، أنشأ مجلس الأمن لجنة التحقيق الدولية في تدفقات الأسلحة إلى رواندا في ١٩٩٥، وهي اللجنة التي اضطلعت بالتحقيق حتى نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وصدر تقريرها النهائي مع اندلاع القتال في مخيمات اللاجئين الروانديين الواقعة فيما كان آنئذ يسمى شرق زائير.

والعمل الرائد الذي اضطلعت به اللجنة تجاوزته الأحداث الجسام التي شهدتها المنطقة، ولم يبت المجتمع في تقارير اللجنة وتوصياتها. ومن بين تلك التوصيات توصية بتوسيع أعمال التحقيق التي تضطلع بها اللجنة نظرا لطابع المعلومات التي كانت قد بدأت بتوثيقها بشأن حركة الأسلحة والأموال وأعضاء الحكومة الرواندية السابقة وميليشيا انتراهاموي في أنحاء منطقة البحيرات الكبرى، حيث أن العديد من أفرادها اتهموا بالتورط في عمليات إبادة الجنس.

وفي مؤتمر القمة الإقليمي المعقود في كمبالا قبل أسبوعين، تعهد الرئيس كلينتون وستة رؤساء دول من منطقة البحيرات الكبرى بمنع انبعاث أعمال الإبادة الجماعية من جديد في رواندا. وأكدت الولايات المتحدة وحكومات الإقليم تلك على الالتزام باتخاذ خطوات ملموسة لمكافحة ثقافة العنف العرقي الذي يستشري في رواندا. وأكد بيان كمبالا على إعادة تنشيط لجنة التحقيق الدولية في تدفقات الأسلحة كوسيلة للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة إلى الجيش الرواندي وقوات الميليشيا ومنعه. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع جميع الأطراف التي تعترف بضرورة قيام جبهة نشطة مناهضة لانبعاث عمليات إبادة الجنس في المنطقة.

ومشروع القرار المعروض اليوم يمكّن اللجنة من الاضطلاع بعملها من النقطة التي كان قد توقف عندها، ومواصلة التحقيق في بيع وتقديم وشحن الأسلحة والأعتدة ذات الصلة لقوات وميليشيات الحكومة الرواندية السابقة في أفريقيا الوسطى. ومنذ ١٩٩٦، انتشر الجيش الرواندي السابق والميليشيات بشكل واسع في أنحاء أفريقيا الوسطى ويُشاع أنها أقامت صلات جديدة مع المتمردين الآخرين في المنطقة. وستقدم اللجنة إلى الأمين العام وإلى المجلس توصيات تتضمن خطوات ملموسة يمكن اتخاذها لإنهاء استمرار تدفق الأسلحة وما ينجم عن ذلك من أعمال عنف.

ويدعو مشروع القرار جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، إلى التعاون مع اللجنة وهي تضطلع بتحقيقاتها. كما يحثها على أن تتعاون في التصدي لدعايات الكراهية والمنشورات والإذاعات التي تحرض على أعمال الإبادة الجماعية والعنف في المنطقة.

وجهود المجتمع الدولي لمساعدة اللجنة ذات أهمية حاسمة لنجاحها في نهاية المطاف. وتعتزم الولايات المتحدة أن تساهم بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني دعما للجنة في تقصيها للحقائق. ونشجع بقوة جميع الدول الأخرى على المساهمة في هذا الجهد الهام ونرحب ببيانات التأييد التي استمعنا إليها هذا الصباح.

ومشروع القرار الذي يصادق عليه المجلس اليوم يمثل خطوة أولى ذات أهمية حاسمة لمنع العنف في منطقة البحيرات الكبرى، ولكن يتعين الاضطلاع بمزيد من العمل. ونأمل في أن يضع عمل اللجنة وتقارير الأمين العام اللاحقة نتائج أعمال اللجنة في إطار إقليمي أوسع وفي توفير تقييمات دقيقة وتوصيات محددة لاتخاذ إجراءات إضافية. فمن خلال المعلومات ذات الأهمية الحيوية التي يمكن أن توفرها اللجنة ومن خلال التأييد الإقليمي وتأييد المجتمع الدولي، يمكننا أن نبدأ بتفكيك الشبكات المتشعبة المؤيدة للعنف في المنطقة والعمل معا للتوصل إلى حلول دائمة.

السيدة مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يوافق وفدي على البيان الذي أدلى به للتو رئيس الاتحاد الأوروبي.

تؤيد البرتغال تأييدا كاملا مشروع القرار المعروض على المجلس، وبخاصة أهدافه. ولجنة التحقيق الدولية في تدفقات الأسلحة إلى رواندا أوردت في تقريرها الأخير أن مشاكل منطقة البحيرات الكبرى يجب أن تعالج من منظور إقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، اعترفت أيضا بأن

مشاكل بلد معين في المنطقة لا يمكن معالجتها بمعزل عن المشاكل الأخرى. والحق، أن الاستقرار الطويل الأجل في المنطقة سيصبح متعذرا إذا اقتصر الإجراء الذي يتخذه المجتمع الدولي على سياسة الاحتواء.

ونعتقد أن هذه حقائق أساسية. إلا أن السؤال يظل قائما، ما الذي ينبغي عمله تاليا؟

خطوة هامة أولى تتمثل في إعادة تنشيط ولاية اللجنة التي اعتمدت بموجب القرار ١٠١٣ (١٩٩٥). وحقيقة الأمر، إن رواندا لا تزال تواجه طائفة واسعة من المشاكل، من حالة أمنية غير مستقرة إلى إعادة إدماج عدد كبير من اللاجئين واكتظاظ السجون. والندوب البشعة التي خلفتها عمليات إبادة الأجناس ما زالت بادية للعيان في رواندا. وتعتقد البرتغال أن عملية المصالحة الوطنية المستمرة بالرغم من هشاشتها تتطلب دعما لا لبس فيه من جانب المجتمع الدولي.

وهناك خطوة يتعين اتخاذها ويمكن أن تترتب عليها آثار أعم في تنظيم تدفق الأسلحة الصغيرة إلى منطقة البحيرات الكبرى. وهذا بطبيعة الحال لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار أكثر شمولا وعالمية، لا يكون مقتصرا بالضرورة على المنطقة. وفي هذا الصدد، أرحب بالمبادرة الأفريقية التي اتخذت مؤخرا بشأن الرقابة على الأسلحة الخفيفة. وإنني أشير إلى المقترحات والإجراءات التي تقدم بها الرئيس ألفا عمر كوناري رئيس جمهورية مالي. كما أن مؤتمر أوسلو، الذي عقدته المبادرة النرويجية المعنية بنقل الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دلل على أنه مساهمة هامة لحل هذه المشكلة. ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا بأن هذه العملية يجب أن تعمق وتوسع.

ويعتبر وفد البرتغال أن مشروع القرار هذا، وإن كان يسعى إلى إعادة تنشيط رسمية للجنة الدولية، فإنه يمثل مؤشرا هاما على اهتمام وانشغال الأمم المتحدة بالمنطقة. فالتدفق المهلك للأسلحة إلى المنطقة قد يتطلب منا جميعا تحليلا دقيقا للأسباب الجذرية للحالة الراهنة إذا أردنا أن نجد حلولا حقيقية لتلك المشاكل. وفي هذا الصدد، نعتبر أيضا إعادة تنشيط اللجنة الدولية وسيلة لإقناع القوات التي عقدت العزم على تقويض السلام في المنطقة بأن أعمالها لن تمر دون عقاب.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أشدد أيضا على الأهمية التي توليها البرتغال لدعوة جميع الدول في منطقة البحيرات الكبرى إلى كفالة عدم استخدام أراضيها قاعدة للمجموعات المسلحة تشن منها هجماتها ضد أي دولة أخرى في انتهاك لأحكام القانون الدولي ذات الصلة. وإننا نؤمن بأن انعدام الاستقرار الإقليمي لا يمكن التغلب عليه بالحلول العسكرية. وليس هناك من بديل عن عمليات المصالحة الوطنية الحقيقية.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): خلال الأشهر القلائل الماضية، تلقينا تقارير متكررة بشأن العنف المتواصل في بعض مناطق البحيرات الكبرى، وخاصة في رواندا. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، حدثت في موندي مجزرة للمدنيين ومنهم لاجئون، صدمت العالم وبينت أن مسلسل العنف في رواندا هو أبعد ما يكون عن الانتهاء. وتأججت الصراعات العرقية بوقود تدفق الأسلحة غير المشروع الذي يدمر هذه المنطقة.

ومشروع القرار الذي نوشك أن ندلي بأصواتنا عليه يعيد تنشيط عمل لجنة التحقيق الدولية، بشأن تدفق الأسلحة، وهي اللجنة التي أنشئت أصلا بموجب قرار ١٠١٣ (١٩٩٥).

وبموجب مشروع القرار المعروض أمامنا، تشمل الولاية الجديدة للجنة جمع المعلومات والتحقيق في بيع الأسلحة وتزويدها وشحنها وفيما يتصل بها من أعتدة الى قوات وميليشيات حكومة رواندا السابقة في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا الوسطى. أضف الى ذلك أنه سيُطلب الى اللجنة أن تحدد الأطراف التي تساعد وتشجع على بيع وحيازة الأسلحة بصورة غير مشروعة من جانب قوات وميليشيات حكومة رواندا السابقة. وأخيرا، ستتقدم اللجنة بتوصيات متعلقة بالتدفق غير المشروع للأسلحة في منطقة البحيرات الكبرى.

ولكي تطور اللجنة عملها، ستضطر الى الاعتماد على تعاون حكومات الدول المعنية، وعلى أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى غيرها من المنظمات والأطراف المعنية.

وسيبحث مجلس الأمن هذا الشهر تقرير الأمين العام بشأن أفريقيا. وسنتمكن، في تلك المناسبة من مناقشة الأسباب العميقة للصراعات في أفريقيا بما في ذلك

النواحي المعنية المتصلة بمنطقة البحيرات الكبرى. ومما هو مأمول فيه أن يهيئ هذا للمجلس فرصة مناقشة الحلول الممكنة للمشاكل الجذرية التي ما زالت أمم أفريقية كثيرة تعاني منها.

وتفهم البرازيل أن إجراءات مثل الإجراء الذي نحن بصدد اتخاذه اليوم تمثل إسهاما فعالا، ولو كان محدودا، نحو السلام والأمن في المنطقة.

السيد أمولو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ينضم الوفد الكيني الى توافق الآراء الذي يؤيد مشروع قرار اليوم والذي يستهدف إعادة تنشيط لجنة التحقيق الدولية بشأن تدفقات الأسلحة بصورة غير مشروعة الى رواندا. ونحن نُقدم على هذا معتقدين أن هناك أسسا لها مبرراتها لفعل هذا، ألا وهي السماح للجنة بمتابعة تحقيقاتها السابقة غير الكاملة، ورفع تقرير الى مجلس الأمن بشأن نتائج التحقيق مع توصيات مناسبة. ونعتقد أنه ينبغي للجنة أن تكمل تحقيقاتها وغير ذلك من المسائل المعلقة في الإطار الزمني الذي حدده مشروع القرار وأن تُنهي أعمالها.

وبطبيعة الحال، نحن ندرك أنه منذ تقديم اللجنة لتقريرها الأخير في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، اتخذت الحالة في منطقة البحيرات الكبرى بُعدا جديدا أكثر تعقيدا مما سبق، ويتعلق بمسرح جديد للأنشطة وبمحيط واسع للاعبين فيه. ولا يمكن تجاهل الحقيقة على الأرض، وأملنا أن أية تدابير توصي بها اللجنة ستكون من الشمولية بحيث تسهم إسهاما ذا معنى في تثبيت المنطقة وفي العثور على حل طويل الأمد للمشاكل الأخرى التي أججها انتشار الأسلحة.

السيد دالغرين (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أقول إن السويد توافق على البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ستصوت السويد لصالح مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن اليوم، والذي يعيد تنشيط لجنة التحقيق الدولية التي أنشئت للتحقيق في تدفقات الأسلحة بصورة غير مشروعة الى قوات حكومة رواندا السابقة في منطقة البحيرات العظمى. ونشعر بأن اللجنة قد قامت بمهمة مشكورة خلال الفترة الأولى من نشاطها، وغالبا ما كان ذلك في ظروف صعبة جدا، وسيكون لها تأييدنا الكامل إذ تواصل تحقيقاتها.

ولا يزال الأثر المزعزع للاستقرار الناجم عن تدفقات الأسلحة الى منطقة البحيرات الكبرى ككل أمرا يشغل بالنا الى درجة كبيرة. وإعادة تنشيط لجنة التحقيق خطوة محددة يستطيع مجلس الأمن اتخاذها لمواجهة أحد أسباب استمرار عدم الاستقرار في هذه المنطقة.

والسويد قلقة جدا للعنف المتواصل في رواندا، الذي كانت المذبحة في موندي في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي مثلا رهيبا عليه بصورة خاصة. وبعد أربع سنوات من إبادة الجنس في رواندا، علينا، نحن المجتمع الدولي، مسؤولية بذل كل ما نستطيع بذله لمساعدة الشعب الرواندي على الانتعاش من إبادة الجنس لعام ١٩٩٤ ولمنع تكرار أعمال إبادة الجنس هذه. ونحن نستنكر كل الأنشطة المسلحة التي تقف مثل هذه الدوافع وراءها.

ونؤمل أن تصبح رواندا قريبا قادرة على المضي قدما نحو السلام والمصالحة القومية، ونحو عملية الديمقراطية، ونحو احترام حقوق الإنسان والرفاهية الاقتصادية.

وسيصبح مقرر اليوم هاما. دعوني أختتم بالإعراب عن الأمل في أن مشروع القرار بعد اعتماده سيقابل بالإرادة السياسية الضرورية: الإرادة في تنفيذ الحظر الحالي على الأسلحة والمفروض على قوات الحكومة الرواندية السابقة؛ والإرادة في التعاون كاملا مع لجنة التحقيق الدولية؛ والإرادة، في الوقت المناسب، في اتخاذ الخطوات الضرورية للاستجابة للتوصيات التي سيُطلب الى اللجنة اتخاذها.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): من سوء الحظ أن العنف وعدم الاستقرار ما زالا يؤثران على منطقة البحيرات الكبرى. والسكان المدنيون يتعرضون للإرهاب وللهجوم عليهم ولأخذهم رهائن. ومناخ عدم الأمن هذا يعرقل المصالحة الوطنية ويهدد إعادة البناء الاقتصادي بالخطر. ورواندا هي ضحية بوجه خاص لمثل هذه الأحداث المأساوية.

إن تدفقات الأسلحة بصورة غير مشروعة تغذي العنف وتجعله مستمرا. وفي شهر أيلول/سبتمبر عام

١٩٩٥، قرر مجلس الأمن إنشاء لجنة تحقيق دولية للتحقيق في الاتجار غير المشروع بالأسلحة، انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقدمت اللجنة ثلاثة تقارير، ولكن أنشطتها توقفت بسبب الأحداث المأساوية في زائير الشرقية. واستمرار العمل المسلح في رواندا يبرر بصورة كاملة استئناف اللجنة لأنشطتها وتقدمها بتوصيات الى مجلس الأمن حول التدابير التي يمكن اتخاذها.

وهذا هو جوهر مشروع القرار الذي يوشك مجلس الأمن أن يصوت بشأنه. وستصوت فرنسا لصالح ذلك النص.

السيد بوعلاي (البحرين): إن مشروع القرار الذي أمامنا هذا اليوم هو من الأهمية بمكان في هذه الفترة بالذات حيث أن التقارير الواردة بشأن بيع وتزويد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة الى قوات حكومة رواندا السابقة والمليشيا، وكذلك التقارير الواردة باستمرار عن ظاهرة العنف في رواندا نتيجة تدفق كافة أنواع الأسلحة بصورة غير مشروعة تدعو الى القلق. إن هذه الظاهرة ستؤدي حتما الى وجود الأسلحة في أيدي أشخاص غير مسؤولين تشجعهم على ارتكاب مجازر تزيد في العدد الهائل للضحايا في رواندا إذا توفرت لديهم الوسيلة لتحقيق ذلك، وهذا ما حدث في كانون الأول/ ديسمبر الماضي حيث أدى ذلك الى مقتل المدنيين واللاجئين في منطقة موندي.

إن وفد بلادي يود التأكيد على النقاط التالية: أهمية إعادة تنشيط اللجنة الدولية للتحقيق في رواندا والتي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ١٠١٣ (١٩٩٥)، ونود هنا الإشادة بجهود اللجنة للعمل الجيد الذي قامت به والمشار اليه في تقاريرها وخاصة التقرير النهائي الوارد في الوثيقة (S/1997/1010)، والمعلومات التكميلية الواردة في رسالة الأمين العام بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ في الوثيقة S/1998/63.

أن تكون مهمة اللجنة هي جمع المعلومات والنظر بتمعن في التقارير المتعلقة ببيع أو توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة لقوات حكومة رواندا السابقة والميليشيات في منطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا.

تحديد الأطراف التي تساعد وتشجع على حيازة الأسلحة بصورة غير مشروعة، بما يتعارض مع قرارات المجلس الصادرة في هذا الشأن.

أهمية التصدي للإذاعات والنشرات التي تنشر الكراهية وتبث الروع والخوف في الأهالي في هذه المنطقة.

التوصية باتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لتدفق الأسلحة بصورة غير مشروعة في هذه المنطقة.

في هذا الصدد نطلب من الأمين العام تزويدنا بتقارير دورية حول إعادة تنشيط اللجنة وتقديم توصياته في هذا الشأن كما أن لجنة التحقيق الدولية يجب أن تبدأ عملها في أسرع وقت ممكن.

إن وفد بلادي يؤيد مشروع القرار المعروض علينا اليوم، وسيصوت لصالحه.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تؤيد سلوفينيا مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن لكي يبت فيه اليوم. وهو مشروع قرار لازم جاء في وقته. إن الحالة في البلد وفي منطقة البحيرات الكبرى بشكل عام تدعو إلى القلق.

وفضلا عن ذلك، إن عمل لجنة التحقيق الدولية بشأن تدفق الأسلحة إلى رواندا على نحو غير مشروع، المنشأة بمقتضى قرار الجمعية العامة ١٠١٣ (١٩٩٥)؛ لم ينته بعد. ونود أن نثني على وفد الولايات المتحدة الأمريكية على ما قام به من عمل مفيد في الإعداد للمشروع.

إن إعادة تنشيط أعمال لجنة التحقيق الدولية المعنية بتدفق الأسلحة إلى رواندا على نحو غير مشروع دليل على استعداد حكومة رواندا والمجتمع الدولي لمنع العنف في رواندا. إن ذكريات مجازر المدنيين، بمن فيهم اللاجئين، وأعمال العنف في منطقة البحيرات الكبرى لا تزال ماثلة في أذهاننا. وإن عودة ظهور العنف في رواندا تساعد على زيادة عدم الاستقرار المتواصل في منطقة البحيرات الكبرى في مجموعها. ومن الضروري بذل جميع الجهود لوضع حد لجميع أشكال التمرد والعنف.

إن الشفاء من آثار إبادة الأجناس، واستعادة الاستقرار والأمن إلى البلد وإلى المنطقة، والمصالحة الوطنية وإشاعة الديمقراطية أمور أساسية للتنمية الاقتصادية، وبصفة خاصة لتهيئة مناخ مؤات لإعادة إدماج اللاجئين في كنف الوئام بغية تشجيع عودتهم في أمان وكرامة.

وتوصيات اللجنة فيما يتصل بتدفق الأسلحة على نحو غير مشروع في منطقة البحيرات الكبرى ستوفر مدخلا أساسيا لعمل يمكن أن يقدم عليه مجلس الأمن في المستقبل. لذلك من الضروري مناشدة سائر أجهزة الأمم المتحدة وسائر المنظمات والأطراف المهتمة تبويب المعلومات المتوفرة لديها ذات الصلة بولاية اللجنة وجعلها في متناول اليد.

السيد شن غوفانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن تدفق الأسلحة على نحو غير مشروع قوض بشكل خطير الأمن والاستقرار في رواندا ومنطقة البحيرات الكبرى بأسرها، وتسبب في مأساة قتل فيها العديد من الناس. ويتعين على المجتمع الدولي اعتماد التدابير اللازمة لوقف هذا التدفق. إن إعادة تنشيط لجنة التحقيق الدولية أحد التدابير الرامية إلى حظر تقديم الأسلحة لقوات الحكومة الرواندية السابقة. وانطلاقا من الحفاظ على مصالح الأطراف المعنية والحاجة إلى الحفاظ على الأمن في المنطقة، تؤيد الصين استئناف عمل اللجنة. لقد اضطلعت اللجنة بجهود محمودة في الماضي وتقدمت بعدد من التوصيات. ونحن نعبِّر عن امتناننا لذلك.

مشروع القرار المعروض علينا اليوم بالغ الأهمية. وتأمل الصين في أن يقود مشروع القرار هذا اللجنة، على أساس التحقيقات، إلى التقدم إلى مجلس الأمن بتوصيات فعَّالة وممكنة التنفيذ لضمان التنفيذ الفعال لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويعتمد التنفيذ الناجح لولاية اللجنة، إلى حد كبير، على دعم وتعاون البلدان المعنية. ونأمل أن تجري اللجنة مشاورات وثيقة مع البلدان المعنية، كما نأمل أن يتسنى لبلدان منطقة البحيرات الكبرى والبلدان المعنية الأخرى تقديم المعلومات والمساعدة اللازمة للجنة.

إن وقف تدفق الأسلحة على نحو غير مشروع يتطلب اعتماد البلدان المعنية تدابير فعالة واتباع نهج متكامل. ونأمل أن تبذل جميع البلدان المعنية جهودا نشطة في هذا الصدد.

السيد دانغي ريواكا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن استمرار الصراعات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما في رواندا وبوروندي، يبرر في رأينا اعتماد أية تدابير من شأنها استعادة السلام والثقة هناك.

لذلك فإن مشروع القرار قيد النظر، والذي من شأنه إعادة تنشيط لجنة التحقيق الدولية المعنية بتدفق الأسلحة إلى رواندا على نحو غير مشروع، إشارة واضحة على عزم مجلس الأمن على تحجيم ظاهرة نقل الأسلحة على نحو غير مشروع إلى هذه المنطقة غير المستقرة جدا.

والواقع أنه من المهم أن نبذل قصارى جهدنا لكي لا يؤدي نقل كميات كبيرة من الأسلحة على نحو غير مشروع إلى بلدان منطقة البحيرات الكبرى - والذي ينتهك انتهاكا صارخا الحظر الذي فرضه مجلس الأمن - إلى تشجيع العنف المسلح وبخاصة في رواندا.

وفي ضوء العمل الممتاز الذي قامت به لجنة التحقيق الدولية المنشأة بموجب القرار ١٠١٣ (١٩٩٥)، لعله من الحكمة بمكان أن يستفيد المجلس مرة أخرى من الدراية الفنية لتلك اللجنة. وهذا سيجعل من الممكن تحقيق هدفين أساسيين على الأقل. أولا، تحديد المنتهكين ورصد كافة حالات انتهاك القرارات التي فرض مجلس الأمن بموجبها الحظر على تهريب الأسلحة إلى رواندا، وثانيا، إن المعلومات والبيانات المكشوف عنها يمكن أن تشجع مجلس الأمن على اعتماد تدابير فعالة لمكافحة تدفق الأسلحة على نحو غير مشروع إلى هذه المنطقة دون الإقليمية الهشة جدا بالفعل.

وفي هذا السياق، يمكن لعمل لجنة التحقيق الدولية أن يسهم إسهاما فعالا في درء التكدس الهائل للأسلحة في رواندا، ومن ثم منع نشوب صراعات واسعة النطاق جديدة في هذه المنطقة.

ذلك إن عمل اللجنة، فيما يتجاوز مسألة تدفق

الأسلحة على نحو غير مشروع إلى رواندا ومنطقة البحيرات الكبرى عموما، ينبغي النظر إليه بوصفه مرحلة في العملية الشاملة الرامية إلى استعادة السلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى بأسرها.

ولذا يتعين على المجلس، بالتزامن مع تحقيقات لجنة التحقيق، أن يواصل جهوده لإيجاد حلول ملموسة للمشاكل الأساسية التي تتسبب في حالة عدم الاستقرار السياسي في هذه المنطقة.

وفي اعتقادنا أن احتمالات بناء السلام الدائم بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى عموما ستظل ضئيلة جدا، ما لم نجد الطرق والوسائل الكفيلة باستئناف الحوار السياسي بين جميع الأطراف.

وبهذه الروح سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا.

السيد صلاح (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الحالة في رواندا من أشد الحالات مدعاة للحزن في تلك المنطقة الأفريقية المضطربة. وفترة القتال الطويلة في رواندا أودت فعلا بحياة العديدين، وخلفت عددا كبيرا من الأشخاص الآخرين المشردين في الداخل، بل وعددا أكبر ممن لجأوا الى بلدان مجاورة.

وما زالت الجهود الدولية المبذولة من أجل حل المشكلة وإحلال السلام في المنطقة دون تحقيق النتيجة المتوخاة. ويود وفد بلادي أن يشيد بجميع الحكومات والمنظمات الدولية التي شاركت في السعي إلى إحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما في رواندا.

إن الحالة في رواندا هي، بلا شك، تهديد للسلام والأمن في المنطقة. والمطلوب القيام بعمل دولي منسق للتخفيف من حدة معاناة الشعب الرواندي، وللمساعدة على إحلال السلام في رواندا.

ويعتقد وفد بلادي أن شعب رواندا يتحمل المسؤولية النهائية عن المصالحة الوطنية وإعادة إعمار بلده. ومع ذلك، تشعر حكومة غامبيا بقلق عميق إزاء مدى المعاناة الإنسانية التي يسببها الصراع. وتشعر بقلق عميق أيضا إزاء التقارير التي تفيد باستمرار الانتهاكات المنتظمة وواسعة النطاق والصارخة للقانون الإنساني الدولي في رواندا. فضحايا الصراعات من هذا النوع هم غالبا مدنيون أبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال.

وإثباتا لهذه الحقيقة، وبسبب المسؤولية عن صون السلام والأمن في العالم أجمع، اتخذ مجلس الأمن والمجتمع الدولي خطوات لإحلال السلام في رواندا. بيد أن إنهاء الحرب ليس سهلا، ناهيك عن حرب تتسنى للأطراف فيها إمكانية الوصول بسهولة الى أدوات الحرب.

وبغية القضاء التام على تدفق أدوات الحرب هذه ووقوعها في أيدي الأطراف المتحاربة، فرض مجلس الأمن في قراراته ٩١٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤، و ٩٩٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، و ١٠١١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٥، حظرا على وصول الأسلحة الى رواندا وإلى الأطراف المتحاربة. وعلى الرغم من هذا التحرك، استمرت الأسلحة تتدفق في رواندا فيما كانت تنتهك القرارات ذات الصلة دون عقاب. وهذه الحالة استوجبت إنشاء لجنة التحقيق الدولية التي تنص ولايتها على جمع المعلومات المتعلقة ببيع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة أو تزويدها للأطراف المتحاربة انتهاكا للقرارات.

ولقد أدت لجنة التحقيق الدولية عملا ممتازا اضطلاعا بالولاية المنوطة بها. وعمدت في تقاريرها الثلاثة بإسهاب وببراعة الى بيان مصادر تدفق الأسلحة في رواندا. ويود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة للإشادة بأعضاء اللجنة على العمل الذي قاموا به.

إن رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ والموجهة الى رئيس مجلس الأمن، وهي واردة في الوثيقة S/1998/63، تشير بوضوح الى أن اللجنة لم تنه عملها. وأشارت اللجنة أيضا في تقريرها الى رغبتها في الحصول على معلومات من بعض الحكومات بغية اختتام تحقيقاتها بنجاح.

إن تدفق الأسلحة في منطقة البحيرات الكبرى وفي رواندا بصورة خاصة لا يزال مصدرا رئيسيا يبعث على القلق. لذلك، يتحتم تجديد لجنة التحقيق الدولية كي يتسنى لها إنجاز العمل الذي لم تنجزه بعد.

ومشروع القرار قيد النظر من شأنه أن يفعل ذلك. وولاية اللجنة تقضي بجمع المعلومات والتحقيق في تزويد قوات الحكومة الرواندية السابقة بالأسلحة، وتحديد الأطراف المعنية، وتقديم توصيات تتعلق بتدفق الأسلحة غير القانوني في منطقة البحيرات الكبرى.

ويعتقد وفد بلادي أن من شأن إعادة تنشيط لجنة التحقيق الدولية أن يسهم إيجابيا في إنهاء الصراع القائم في رواندا والتدفق غير القانوني للأسلحة في منطقة البحيرات الكبرى بأسرها. ونجاح اللجنة يعتمد، مع ذلك، على تعاون الدول المعنية التي ستعمل اللجنة فيها.

ولئن يؤيد وفد بلادي كامل التأييد مشروع القرار قيد النظر، تود حكومة غامبيا أن تحث حكومات جميع الدول المعنية على التعاون الكامل مع اللجنة في الوفاء بالولاية المنوطة بها، وأيضا على احترام التزاماتها وفقا لقرارات مجلس الأمن.

السيدة إنسيرا (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسر وفد بلادي أن يؤيد مشروع القرار هذا بشأن إعادة تنشيط لجنة التحقيق الدولية في تدفق الأسلحة في رواندا. ومما لا ينكر أن تدفق الأسلحة غير القانوني في منطقة البحيرات الكبرى يؤدي الى أعمال عنف بين الأهالي وأعمال إبادة الأجناس. وتظهر المجزرة التي تعرض لها المدنيون واللاجئون في مودندي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ الحاجة الى قيام مجلس الأمن بعمل واضح وحازم من أجل كفالة التنفيذ الكامل لحظر الأسلحة المفروض على رواندا. وفي هذا السياق، نعتقد أن عمل لجنة التحقيق بناء للغاية.

وتدين كوستاريكا استمرار بيع وتزويد الأسلحة لقوات الحكومة السابقة في رواندا وللميليشيات الأخرى في المنطقة، فضلا عن تدريب ميلشيات جديدة. وندين أيضا جمع الأموال لتمويل الجهود العسكرية لهذه الميليشيات، فضلا عن تجنيد لاجئين في هذه القوات. بالإضافة الى ذلك، ننظر بقلق عميق الى تزايد التنسيق والتعاون فيما بين مختلف قوات المتمردين في المنطقة. ويحدونا الأمل في أن تحدد اللجنة الدولية المسؤولين عن هذه الانتهاكات للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن، ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن تسلل المقاتلين وتدفقات الأسلحة في مختلف بلدان المنطقة يعرضان الأمن الدولي للخطر. وإذا أردنا إحلال السلام فلا غنى عن قيام تعاون فيما بين جميع دول المنطقة، وفي هذا السياق، يحدونا الأمل في أن تتعاون جميع الدول، في منطقة البحيرات الكبرى وفي بقية المجتمع الدولي، قدر الإمكان مع لجنة التحقيق. ويحدونا الأمل أيضا في أن تكفل جميع الدول عدم استخدام أراضيها للاتجار بالأسلحة، وعدم السماح لقوات غير قانونية بتنظيم أنشطتها هناك.

وفي الختام، يود وفد بلادي أن يعرب عن استعداده الكامل للنظر على نحو مؤات بالتوصيات التي قد ترفعها اللجنة الى هذا المجلس.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يلاحظ الوفد الروسي مع الارتياح أن الحالة في رواندا استقرت الى حد ما. والشعب الرواندي بعدما عانى أهوال إبادة الأجناس يعود ببطء ولكن بثبات الى الحياة الطبيعية. ونعلق أيضا أهمية كبرى على التطبيع العاجل والنهائي للحالة في منطقة البحيرات الكبرى بأسرها، ومن الصعب بدونه تحقيق استقرار دائم للحالة في رواندا وفي المنطقة المجاورة لها.

وثمة عامل هام لتوطيد الأمن في المنطقة يتمثل في إنشاء عائق دائم يحول دون تدفق الأسلحة غير القانوني الذي يمكنه أن يشعل فتيل دورة جديدة من إراقة الدماء. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء معلومات عن تدفقات الأسلحة الى قوات النظام الرواندي السابق، انتهاكا للحظر الذي فرضه مجلس الأمن في القرارين ٩١٨ (١٩٩٤) و ١٠١١ (١٩٩٥). ونظرا لاستمرار خطورة هذه المشكلة، نؤيد إعادة تنشيط عمل لجنة التحقيق الدولية التي نعتقد أنها ضرورية لردع التطرف السياسي والعرقي في المنطقة.

والوفد الروسي سيصوت لصالح مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لليابان.

اسمحوا لي في البداية أن أعرب بالنيابة عن وفد اليابان عن تعاطفي الصادق مع شعب رواندا الذي لا يزال

يواجه المصاعب والمعاناة الخطيرة في أعقاب أعمال العنف المرتبطة بإبادة الأجناس التي اكتسحت بلده عام ١٩٩٤. ونحن في المجتمع الدولي ندرك تمام الإدراك أن استجابة المجتمع الدولي لم تكن كافية للتصدي للحالة المأساوية التي تعرض لها الشعب الرواندي البريء. وتعتقد اليابان اعتقادا راسخا أن المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، ينبغي ألا يسمح مرة أخرى على الإطلاق بارتكاب هذه الأعمال العدائية في رواندا، وطبعا في أي مكان آخر.

وفي هذا السياق، فإن ما يبعث على قلقنا العميق في المجتمع الدولي أن التدفق غير القانوني للأسلحة في رواندا، انتهاكا للحظر الذي فرضه مجلس الأمن في القرارات ٩١٨ (١٩٩٤) و ٩٩٧ (١٩٩٥) و ١٠١١ (١٩٩٥)، وفي جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى، آخذ في التزايد الى مستوى خطير.

وإذا ما استمر دون إيقاف تدفق الأسلحة هذا عبر حدود رواندا وإلى أيدي قوات الحكومة السابقة، وغيرها من عناصر الميليشيات، فهناك خطر حقيقي من أن العداء القديم الذي لا يزال قائما بين السكان، يمكن أن يجد متنفسه في مواجهة سافرة، مما يؤدي إلى انبعاث الصراع المسلح من جديد وزعزعة الاستقرار على نحو خطير في منطقة البحيرات الكبرى بأسرها.

ومشروع القرار الذي أمامنا يحاول التصدي لمشكلة كيفية منع ذلك على نحو فعال بإعادة تنشيط لجنة التحقيق الدولية. وبصفتي رئيسا للجنة الجزاءات المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤) المتعلق برواندا، أرحب بهذا القرار. وأعتقد أن أنشطة اللجنة ستكون حاسمة في تسليط الضوء على الحالة، وبالتالي مساعدة المجلس في تحديد التدابير الملموسة التي يمكن أن يتخذها للقضاء على تدفق الأسلحة بطريقة غير مشروعة في المنطقة. والمعلومات التي ستجمعها يمكن أن تكون مفيدة أيضا لمختلف منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها التي تعمل لمنع تجدد أعمال العنف في رواندا ومنطقة البحيرات الكبرى.

وفي ذات الوقت، يجد وفدي من الحكمة أن يتخذ مشروع القرار هذا نهجا متوازنا على نحو دقيق، يتيح للجنة أن تقدم توصياتها إلى المجلس بشأن التدابير المتصلة بتدفق الأسلحة بطريقة غير قانونية، دون توسيع نطاق ولاية اللجنة نفسها في واقع الأمر. ولهذه الأسباب سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار هذا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن عن اعتقاد اليابان بأن المجتمع الدولي ينبغي أن ينظر بجدية في مسألة كيفية التصدي لتدفق الأسلحة على نحو غير مشروع. ونظرا للطابع المعقد والحساس لهذا الموضوع، أود، بطبيعة الحال، أن أشدد على أنه يجب أن يتناول بمنتهى العناية، وربما، على أكثر الوجوه استصوابا، في سياق جهودنا الرامية إلى بناء إطار شامل للاستراتيجية الوقائية.

في الختام أود أيضا أن أعلن عن أن حكومة اليابان قد أسهمت بمبلغ ٠٠٠ ٤٠ دولار أمريكي للصندوق الاستئماني لدعم أنشطة اللجنة، من منطلق الاعتقاد بأنها ستسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الاستقرار في رواندا وفي توطيد السلم والأمن الإقليميين.

وآمل في أن تقدم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى، تعاونها الكامل والفعال للجنة وهي تقوم بأداء عملها الهام.

الآن أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1998/306.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع، بوصفه القرار ١١٦١ (١٩٩٨).

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.